5

دور منطقة الخليج العربي

نحن نحتاج إلى أن نمارس ضغطاً على العربية السعودية لكي تتغيّر، غير أنَّه لن تكون لدينا الرافعة لفعل ذلك ما دمنا نعتمد عليهم فيما يتعلّق بالنفط. علينا أن نحدّ من ذلك الاعتماد.

مدير المخابرات المركزية الأميركية السابق
جيمس وولسي 5آذار 2002

في الأشهر التي تلت الهجمات على الولايات المتحدة، مال كثيرون ممن ساهموا في نقاشنا الوطني نحو سجالات تقوم على التفكير الرغائبي الذي يعتقد بصحة أمرٍ ما لمجرّد رغبته في أن يكون صحيحاً، كالقول إنّ منطقة الخليج العربي لم تعد ذات أهمية استراتيجية كما كانت من قبل؛ وأنَّ العربية السعودية بوجهٍ خاص باتت أقلّ أهمية في سوق النفط العالمي نظراً لصعود قوى جديدة تملك الطاقة مثل روسيا؛ وأنَّ الولايات المتحدة يمكن أن

تخفّف كثيراً من المعضلة التي تواجهها في المنطقة بمجرد أن تقلّل استيرادها من نفط الخليج وتزيد استيرادها من نفط المصادر الأخرى. هذه السجالات تغفل الأسباب الحقيقية التي تقف وراء أهمية الخليج العربي المطّردة بالنسبة لإمدادات الطاقة العالمية بل واحتمال أن تغدو أكثر أهمية في المستقبل.

لقد كان لاكتشاف أنَّ كثيراً من الإرهابيين المسؤولين عن الهجمات على الولايات المتحدة، بمن فيهم أسامة بن لادن نفسه، قد أتوا من العربية السعودية أن يخلق توتراً غير عادي في إحدى أقدم علاقات الولايات المتحدة الودّية في الشرق الأوسط، تلك العلاقة التي وُلِدت من المصالح المتبادلة في حقول العربية السعودية الغنية بالنفط. فلقد اجتازت هذه الصداقة سياسات الحرب الباردة، وبقيت على قيد الحياة على الرغم من انقسامات العالم العربي وما شعر به من ضروب الإحباط بسبب الولايات المتحدة، وتخطّت حظر النفط في أواسط سبعينيات القرن العشرين. كما أنها تعزّزت على مدى الحرب العراقية الإيرانية وتجلّت في أقوى مظاهرها في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت في العام 1991. وعلى الرغم من خلافات الولايات المتحدة والمملكة السعودية، خاصةً حول الصراع العربي الإسرائيلي، فإنَّ كلا الطرفين تعلّما أن يتدبّرا أمر خلافاتهما من أجل منفعتهما المتبادلة.

غير أنَّ اثنين من الأشياء رفعا مستوى التوتر في الأشهر التي تلت الهجمات على الولايات المتحدة. أولهما ما جرى من تمحيص

دقيق في نظام العربية السعودية السياسي حين بدأ الناس يتساءلون كيف يمكن لها أن تُنْتِج أمثال بن لادن. فحين دقّق المحللون مزيداً من التدقيق، اكتشفوا أنَّ السعوديين يكنّون للولايات المتحدة ذلك الاستياء العميق الذي أُنْحِيَ على حكومتهم من أجله بقدرٍ كبير من اللائمة. ورأى كثيرون في الطرف الأميركي أنَّ الردّ على ذلك يتمثّل بالضغط على الحكومة السعودية لكي تواجه هذه المشاعر المعادية لأميركا، والأهمّ من ذلك، لكي تعمل على إصلاح نظامها السياسي ودَفْعِهِ صوب الليبرالية. أمّا الشيء الثاني، فهو تحوّل القضية العربية الإسرائيلية إلى مصدر آخر للتوتر مع تنامي دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بعد 9/11 في الوقت الذي تصاعدت فيه حدّة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ولقد واجهت هذه التوترات واقعاً قائماً لا مفرّ منه، تمثّل في أنَّ العربية السعودية تبقى لاعباً أساسياً في توريد الطاقة العالمي. ولذلك لم تكن فارغة اليدين في علاقتها مع الولايات المتحدة. وقد جاهد كثير من المعلّقين الأميركيين، خاصةً أولئك الذين يفضّلون مقاربةً أميركية أحادية الجانب أقلّ اعتماداً على إقامة التحالفات، مثل مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية السابق جيمس وولسي، لإيجاد سُبُلٍ تحدّ من هذا الاعتماد. وبلغ بعضهم حدود التطرف في اقتراح طرائق لضرب السعوديين، ورأوا أنهم ينبغي أن يُعَاملوا كأعداء لا كأصدقاء. بل إنَّ محللاً في مؤسسة راند، وهي إحدى جماعات التفكير الأميركية، أَطْلَع المسؤولين في البنتاغون

صيف العام 2002 على الأسباب التي تدعو إلى اعتبار السعوديين أعداءً واقترح خيارات مثل الاستيلاء على حقول النفط في العربية السعودية وتجميد موجوداتها المالية في الولايات المتحدة. غير أنَّ معظم أولئك الذين أرادوا إيجاد سُبُلٍ لتهميش العربية السعودية نصحوا باللجوء إلى إجراءات أقلّ تطرفاً. وكان من بين الأفكار التي وجدت حظوة أن تُفْطَم أميركا عن مصادر الطاقة في الشرق الأوسط بإيجاد بدائل للنفط السعودي، خاصةً في روسيا، التي كان إنتاجها في ارتفاع وكان بعض المحللين ينظرون إلى دورها كمنتج للنفط على أنه منافس لدور العربية السعودية.

لقد أثارت منطقة بحر القرم في آسيا الوسطى اهتمام الغرب. ولقد أعادت إلى ذهني زيارةٌ إلى مدينة باكو في أذربيجان على بحر القرم في كانون الأول 2001 حقيقةَ أنَّ هذه المنطقة كانت، منذ قرن مضى، تسيطر على نصف موارد النفط العالمي. أمّا منذ نصف قرن مضى، فقد كان للسيطرة على تلك الموارد الهائلة نصيب كبير من الأسباب التي خيضت من أجلها معركة ستالينغراد، وهي واحدة من أشدّ معارك الحرب العالمية الثانية دموية. أمّا اليوم فليس لدى هذه المنطقة سوى القليل مما تُبديه. فهي لا تزال فقيرة نسبياً ومتخلّفة، وواحدة من أشدّ مناطق العالم إنهاكاً على المستوى البيئي، ولذلك فهي ترى خلاصها اليوم فيما يَعِدُ به مخزونها النفطي المكتشف حديثاً. وهاهي شركات النفط والاستراتيجيات السياسية الغربية تبدي اهتماماً، مرّة أخرى، بهذه المنطقة وهي تباشر

مشروعها لبناء خط أنابيب جديد عبر جورجيا وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، وتستخرج مليون برميل في اليوم على أمل تلبية الزيادة الواضحة في الطلب على النفط والتقليل في الوقت ذاته من تأثير منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) في الأسواق النفطية.

أهمية نفط الخليج المطّردة

لقد بُنيت معظم السيناريوهات التي تدعو إلى استبدال مصادر أخرى بنفط الشرق الأوسط على التفكير الرغائبي. فأسواق النفط، أولاً، هي أسواق لا فواصل بينها: فلا يهمّ من أين تشتري الولايات المتحدة نفطها، لأن أيّ انخفاض في العرض سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في كلّ مكان ويؤثر على الاقتصاد العالمي بأسره. فليس السؤال من أين نشتري النفط بل السؤال هو من الذي يملك القدرة الأكبر على الإمداد بالنفط والتأثير على السوق. ولا مهرب من حقيقة أنَّ المنطقة التي أثارت خلال نصف القرن الماضي أعظم اهتمام عالمي بمسائل النفط، أيّ الشرق الأوسط، تبقى منطقة حاسمة بالنسبة لموارد الطاقة في المستقبل. ولا يمكن لكلّ ذلك التدافع لتطوير مصادر في غير مكان من أرجاء العالم سوى أن يؤجّل يوم الحساب. فعلى الرغم من أنَّ الشرق الأوسط ينتج ربع إمدادات النفط العالمية، إلا أنّه يملك ما بين ثلثي إلى ثلاثة أرباع جميع المخزون النفطي المعروف. ولهذا السبب، فإنَّ الولايات المتحدة

والأمم الغربية الأخرى سوف تواصل النظر إلى المنطقة على أنّها ذات أهمية حيوية بالنسبة لها.

ومن المؤكّد أنّ حصّة دول الخليج في سوق النفط العالمي قد انخفضت منذ سبعينيات القرن العشرين مع تخفيض مستويات الإنتاج المحلي وزيادة الدول الأخرى صادراتها. ومع أنَّ الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة الأخرى قد قللت من وزن النفط النسبي في سوق الطاقة العالمي، إلاّ أنَّ النفط لا يزال يشكّل 40٪ من استهلاك الطاقة العالمي ولا يُتوقّع أنْ يهبط إلى أدنى من هذه النسبة في العشرين سنة القادمة.

والأهمّ من ذلك، أنّه، فيما عدا الاكتشافات النفطية الجديدة، من المتوقّع أن تأتي جميع الزيادات الكبرى في إنتاج النفط من العام 2010 إلى العام 2020 من الخليج العربي نظراً لما يشكّله مخزونه المرتفع من عاملٍ مركزي في الإمداد النفطيّ. كما أنّه من المتوقّع، في الوقت ذاته، أن تزداد حاجة مناطق العالم الأخرى لنفط الشرق الأوسط وأن تتافس الغرب على هذه المصادر. فالصين، مثلاً، تستورد الآن 60٪ من استهلاكها النفطي من الخليج العربي. وتشير التوقّعات إلى أنَّ هذا الرقم يمكن أن يرتفع في العقدين القادمين إلى 90٪. وكانت الصين قد بدأت بالاستثمار في مجال التنقيب عن الطاقة في إيران وبذلت جهوداً للحصول على حقوق التطوير في العراق قبل حرب العام 2003.

وفي النهاية، فإنَّ ما من دولة في أرجاء العالم لها ما للعربية السعودية من تأثير حالي وأهمية مستقبلية مرجّحة في سوق النفط. ومن المؤكّد أنَّ روسيا لا تشذّ عن هذه القاعدة، لأنَّ مخزونها لا يشكّل سوى 5٪ من المخزون العالمي. وإذا ما استمر المعدّل الحالي لاستخراج النفط الروسي، بعيداً عن أيّة اكتشافات جديدة، فإنَّ من المتوقّع لروسيا أن تستنفد قاعدتها الاحتياطية في العام2040. أمّا العربية السعودية فتبقى ورقتها الرابحة قدرتها الإنتاجية الاحتياطية، والتي تتيح لها أن تؤثّر كثيراً على السوق بإحجامها عن العرض أو زيادته. وما من بلد آخر يحوز مثل هذه الإمكانية، وتالياً مثل هذه القدرة، في سوق الطاقة العالمي.

النفط والاستراتيجية العسكرية

إنَّ الأهمية الحيوية التي يتمتّع بها الشرق الأوسط لا تفضي بصورة آلية إلى استنتاجٍ مفاده أنَّ ثمّة حاجة إلى استراتيجية عسكرية أميركية هناك. ولقد كان البعد العسكري للاستراتيجية النفطية الأميركية محلّ نقاش جرى مؤخّراً في واشنطن وتركّز بصورة خاصة على العربية السعودية، التي تسيطر وحدها على ربع المخزون النفطي العالمي المعروف. وتمثّلَ واحد من الأسئلة الأساسية فيما إذا كانت الولايات المتحدة بحاجةٍ لأن تتواجد عسكرياً في المنطقة ككلّ. وتمثّلَ سؤال آخر فيما إذا كان هدفنا الرئيس من إقامة القواعد في المنطقة هو الدفاع عن

العربية السعودية وغيرها من دول الخليج التي نكتشف الآن أنَّ خلافاتنا السياسية معها هي خلافات جدّية. وقد بلغ الأمر ببعض المعلّقين، الذين أحبطهم التوتر بين الولايات المتحدة والعربية السعودية، حدّ إطلاق الدعوات إلى فَطْمِ الولايات المتحدة عن نفط المنطقة عموماً والشرق بوجه خاص. غير أنَّ النقاش أغفل كلّياً منطق الانخراط الأميركي في تلك المنطقة.

فالمشكلة، أولاً وقبل كلّ شيء، لا تُحَلّ بشراء النفط من مناطق أخرى غير الشرق الأوسط. وكما تذكّرنا الحكمة المأثورة، "نحن جميعاً نرشف من الكأس ذاتها". والعرض والطلب هو ما يدفع سوق النفط العالمي إلى حدٍّ بعيد. وإمدادات الشرق الأوسط لا تؤثّر على أسعار نفط الشرق الأوسط وحدها بل على أسعار النفط العالمي. ومع أنَّ بمقدور الولايات المتحدة، ومن واجبها، أن تدّخر الطاقة وتطور مصادر بديلة لها، فإنَّ الفجوة بين ما تنتجه الولايات المتحدة وما تستهلكه حالياً (حوالي عشرة ملايين برميل يومياً) هي فجوة أوسع بكثير من أن تُسَدّ في المدى المنظور. وعلى الولايات المتحدة أن تنوّع مصادرها للطاقة كيما تخفف من التأثير الممكن قصير المدى الذي يمكن أن يترتّب على انقطاع الإمداد من أحد المصادر. غير أنَّ العاقبة الأهمّ التي تترتّب على خفض إمدادات النفط تتمثّل في التأثير على أسعار النفط العالمية وعلى الاقتصاد العالمي، وهاتان القضيتان هما ما يبقي على الأهمية الحاسمة لنفط الشرق الأوسط. وعلاوةً على هذا، فإنَّ

تجمّع المخزون النفطي في الشرق الأوسط يعني أنَّ حصّة أكبر من الإمداد النفطي سوف تأتي من هذه المنطقة في لحظة لا مفرّ منها في المستقبل غير البعيد.

بيد أنه ليس من الواضح تماماً ما الذي يفرض أن تُخلَط اقتصاديات النفط مع السياسات النفطية أو ما الذي يجعل الاستراتيجية العسكرية ضرورية. فكثير من البلدان التي تعتمد بشدّة على نفط الشرق الأوسط ـ مثل اليابان وكثير من الأمم الأوروبية ـ تفترض أنَّ بمقدورها أن تقيم سياستها بصورة كلية على طلب السوق دون حاجةٍ إلى التدخّل السياسي والعسكري. وقد يكون مثل هذا الموقف مدفوعاً جزئياً بتسليمهم بحضور الولايات المتحدة وافتراضهم أنَّ العمّ سام سوف يقوم بما ينبغي لمصلحة المستهلكين جميعاً. غير أنَّ في الأمر ما يتعدّى ذلك. فخارج الولايات المتحدة، يتنامى الرأي القائل إنَّ الاطمئنان إلى استمرار تدفّق النفط لا يقتضي مقاربةً عسكرية. وما يعزّز هذا الرأي هو الاتجاهات التاريخية. فباستثناء الحظر النفطي العربي في العام 1973، والذي وقفت وراءه دوافع سياسية وأدّى إلى ارتفاع استثنائي في أسعار النفط، نجد أنَّ الأدلّة طويلة الأمد تشير إلى أنَّ السوق هو الذي يحدد، أكثر من أي أمر آخر، اتجاهات أسعار النفط. فمنتجو النفط يبيعونه إلى البلدان التي تحتاجه والمستعدة لدفع ثمنه. وهذا النموذج كان صحيحاً حتى في سنوات الحرب الباردة، حيث كان من الواضح أنَّ العلاقات السياسية لم تكن أساسية في

سلوك منتجي النفط التجاري. ومن الأمثلة على ذلك ليبيا، التي ظلّت حليفاً استراتيجياً للغرب يستقبل القواعد البريطانية والأميركية حتى العام 1969. أمّا الإطاحة بالملكية في العام 1969 وصعود الرئيس القذافي فقد أدّت إلى تحوّل السياسة الليبية لمصلحة الاتحاد السوفيتي. غير أنَّ النماذج التجارية بقيت ذاتها إلى حدّ بعيد سواء قبل الانقلاب أم بعده. وعلى سبيل المثال، فإنَّ نصيب التجارة مع دول المعسكر السوفيتي وقف عند 1.9٪ في عامي 1960 و1965، وعند 1.8٪ في عام 1970، و1.3٪ في عام 1975، و1٪ في عام 1980[29]. ولم يكن ثمّة اختلاف جذريّ بين تجارة الدول المعتدلة وتجارة الدول الموالية للسوفييت: فالدولة المصدرة للنفط ذات الحصّة الأكبر من التجارة مع المعسكر السوفيتي كانت إيران الشاه، وليس ليبيا أو الجزائر أو العراق. فلقد تمثّل الخطّ الأساسي بأنَّ هذه الدول كانت تفعل ما هو في صالحها الاقتصادي، بصرف النظر عن توجّهها السياسي.

وبعد حرب الخليج في العام 1991، ومع الزخم المتصاعد لانتشار القوات الأميركية ووجود ما يكاد يشكّل أسطولاً جديداً في الخليج، اعتقد بعض المراقبين أنَّ زيادة الوجود العسكري هناك سوف تعطي الولايات المتحدة ميزة أكيدة على أوروبا واليابان في التجارة مع دول الخليج. ولا شكّ أنَّ واشنطن قد تمكّنت، في بعض

---

29 ـ شبلي تلحمي، *القوة والقيادة في الصفقات الدولية: الطريق إلى اتفاقيات كامب ديفيد* (نيويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا، 1990)، ص73.

الحالات، من استخدام رافعتها السياسية في مساعدة الشركات الأميركية على أن تبرم عقوداً في المنطقة، خاصةً في المجال العسكري ومجال الملاحة الجوية. غير أنَّ أرقام التجارة بين المنطقة وبقية العالم تبيّن أنَّ الولايات المتحدة لم تكن لها أية ميزة منظورة. ففي العام 1989، العام السابق على غزو العراق للكويت، بلغت صادرات أوروبا إلى الشرق الأوسط ما قيمته 57.2 بليون دولار، مقابل 19.9 بليون دولار للولايات المتحدة. وقد استمر هذا الاتجاه. ففي العام 2000، صدّرت أوروبا إلى الشرق الأوسط ما قيمته 63.7 بليون دولار، في حين صدّرت الولايات المتحدة ما قيمته 23 بليوناً من الدولارات[30].

ويكلّف الإبقاء على الوجود الأميركي في الخليج العربي دافعي الضرائب الأميركيين بلايين الدولارات في كلّ عام. ولأنَّ هذه القوات يمكن أن تستخدم في غير مكان من العالم، فإنَّ تلك المبالغ لا تُصَرف كلّها في الدفاع عن المنطقة. بل إنَّ المرء يتساءل ما الذي يدفع الولايات المتحدة لأن تكرّس للخليج العربي مثل هذا القدر من مواردها وطاقاتها وتخطيطها الحربي. أليس من المعقول أكثر أن يُترَك أمر النفط لقوى السوق وأن تُتْرَك السياسة والعسكرة بعيدة عنه؟

---

30 ـ شبلي تلحمي، "الخليج الفارسي: في فهم الاستراتيجية النفطية الأميركية"، *البروكينغز ريفيو*، 20، 2 (ربيع 2002): 32 ـ 35.

وكما فهمنا تقليدياً، فإنَّ الاستراتيجية الأميركية ترتكز إلى عزم وطيد على ضمان تدّفق النفط إلى الغرب بأسعار معقولة، وهو عزم يمتدّ إلى تخفيف ضروب الانقطاع قصيرة المدى في إمداد النفط وما يتلوها من ارتفاع حاد في الأسعار من خلال الاعتماد على دولٍ، أبرزها العربية السعودية، تتميّز بقدرة فائقة. (وهذه الفكرة وحدها تتطلب تعاوناً سعودياً أميركياً لضمان استخدام القدرة السعودية كقوةٍ موازنةٍ في سوق النفط). غير أنه على مدى أكثر من نصف قرن، لم يكن الدافع الأساسي وراء الاستراتيجية الأميركية في المنطقة الغنية بالنفط ضمان تدفق النفط المتواصل إلى الولايات المتحدة بل منع الأعداء الأقوياء من السيطرة على هذه المصادر الهائلة، وهذا ما يفهمه تماماً معظم المحللين.

نشوء سياسة منع السيطرة على النفط

مع احتلال الحرب الباردة موقعاً مركزياً في السياسة الخارجية الأميركية في العام 1948، بزغ ضرب جديد من القلق في البيت الأبيض: إمكانية أن يسيطر الاتحاد السوفييتي على مصادر النفط في الشرق الأوسط. فليس مصادفةً أنَّ قدراً كبيراً من الاهتمام الباكر بإمكانية التهديد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية قد تركّز على الوجود السوفييتي في إيران. ولم يعرف الجمهور إلا مؤخّراً، مع رفع الحظر في السنوات الأخيرة عن وثائق مجلس الأمن القومي، مدى اهتمام إدارة ترومان باحتمال

سيطرة السوفييت على حقول النفط. كما كان من المدهش بالمثل أنَّ إدارة ترومان لم تبنِ استراتيجيتها على فكرة الدفاع عن حقول النفط في وجه غزو محتمل بقدر ما بنتها على منع الاتحاد السوفييتي من استخدام هذه الحقول إذا ما غزاها.

فقد سارع مجلس الأمن القومي NSC إلى وضع خطة مفصّلة، (NSC26/2)، صادق عليها الرئيس ترومان في العام 1949 وأُلحقت بها فيما بعد سلسلة من التوجيهات الإضافية الصادرة عن المجلس. وقد دعت هذه الخطة، التي وُضِعَت بالتنسيق مع الحكومة البريطانية وشركات النفط الأميركية والبريطانية دون علم حكومات الشرق الأوسط، إلى تخزين المتفجرات في الشرق الأوسط. فإذا ما حصل غزو سوفيتي، تمَّ، كملجأ أخير، نَسْفُ المنشآت والمصافي النفطية وأُحْرِقت حقول النفط بحيث يستحيل على الاتحاد السوفيتي أن يستخدمها.

لقد كان الخوف من أن يستغل السوفييت نفط المنطقة شديداً إلى الحدّ الذي دفع الإدارة إلى التفكير حتى بنشر الأسلحة "الإشعاعية". لكن المخابرات المركزية الأميركية رفضت هذا الخيار، كما كشفت وثيقة أُفْرِجَ عنها مؤخراً، وهي الوثيقة NSC26/3، التي تعود إلى 29 تموز 1950. وكان التفسير "أنَّ منع السيطرة على الآبار بالوسائل الإشعاعية يمكن استخدامه لمنع العدو من الانتفاع بحقول النفط، لكنه لا يمكن أن يمنعه من إجبار العرب "المُضحَّى بهم" من دخول المناطق الملوَّثة لفتح رؤوس

الآبار ونزح المخزون. ولذلك، وبصرف النظر عن الآثار الأخرى التي يمكن أن تنزل بالسكان العرب، لا يمكن أن نعتبر استخدام الوسائل الإشعاعية أمراً عملياً كإجراء محافظ".

وبعبارة أخرى، فإنَّ المنطق الذي وقف وراء الرفض كان يتمثَّل، علاوةً على منع العدوان من السيطرة على النفط، بسياسةٍ سعت إلى "الحفاظ" على النفط، أي "المحافظة على مصادر النفط لكي نستخدمها بعيد إعادة احتلالنا لها". وفي النهاية، كان أن اقْتُرِحَت طرائق للتدخّل أقرب إلى التقليدية.

ونفِّذت الخطة، ونُقِلت المتفجرات إلى المنطقة. وعلى الرغم من أنَّ وزارة الخارجية عبَّرت عن تحفظاتها بأنَّ الخطة يمكن أن تُفْهَم على أنَّ الولايات المتحدة ليست مستعدة للدفاع عن حكومات المنطقة، إلا أنَّ الخوف من سيطرة السوفييت طغى على مثل هذه الاعتبارات. وفي العام 1975، عزّزت إدارة أيزنهاور هذه الخطة مع تنامي المخاوف من اضطراب المنطقة بعد أزمة السويس. وتشير الأدلة إلى أنَّ هذه الخطة بقيت مطروحة خلال أوائل ستينيات القرن العشرين على الأقلّ.

منع الأنظمة المعادية في المنطقة من السيطرة على النفط

لقد توسّعت سياسة "منع السيطرة على النفط"، خلال الحرب الباردة، بحيث تخطّت التهديد المباشر المتوقَّع من الاتحاد

السوفيتي. فإدارة أيزنهاور، التي واجهت في الشرق الأوسط انقلابات تهدّد الحكومات الموالية للغرب في تلك المنطقة، اعتراها القلق من ظهور أنظمة معادية يمكن أن تحوز قدرات كبيرة من خلال النفط فتقوّض بذلك مزيداً من المصالح الغربية.

وفي العام 1957، بعد أزمة السويس وعقابيلها، التي اشتملت على الإطاحة بالحكومة الموالية للغرب في العراق، وسّعت إدارة أيزنهاور استراتيجية ترومان في منع السيطرة على النفط. ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، لم تعد تلك السياسة مقتصرةً على التهديدات الوشيكة من الاتحاد السوفييتي بل تعدّتها إلى التهديدات التي يمكن أن تصدر عن الحكومات المعادية في المنطقة.

ولقد غدا منطق منع القوى المحلية من السيطرة على النفط عاملاً مهمّاً في قرارات السياسة الأميركية حين غزا العراق الكويت في العام 1990.

ففكرة أن يقوم عراقٌ قوي بالسيطرة على منطقة غنية بالنفط لم تكن بالفكرة المقبولة لدى الاستراتيجيين في الولايات المتحدة. ولذلك فإنّ من المهمّ أن نعاين السياسة الأميركية تجاه القوى المحلية في محاولتها حماية مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

الاستراتيجية الأميركية في الخليج بعد زوال الهيمنة البريطانية

بدأ اهتمام أميركا المتزايد بالخليج العربي أواخر ستينيات القرن العشرين في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تنهي انسحابها من هناك. كانت في الخليج آنئذٍ قوتان عسكريتان مهمتان: العراق وإيران. وكانت في سدّة حكم العراق حكومة قومية عربية تعارض السياسة الخارجية الأميركية وتتلقّى السلاح من الاتحاد السوفييتي. أمّا في سدّة حكم إيران فكان الشاه الموالي للغرب، رضا بهلوي، الذي سبق للمخابرات المركزية الأميركية أن حمت عرشه في خمسينيات القرن العشرين، حين واجه اضطرابات داخلية. وكان ثمّة سببان يحولان دون توفّر الولايات المتحدة على فرصة سانحة لكي تنشر قوات كبيرة في المنطقة دفاعاً عن المصالح الغربية: أول هذين السببين، هو أنّ الاتحاد السوفييتي كان سيقاوم نشر مثل هذه القوات. وثانيهما، والأهمّ من بينهما، هو أنّ الجمهور الأميركي لم يكن في مزاج يتيح اتّخاذ مثل هذا القرار في وقت كانت الولايات المتحدة تحاول فيه أن تخرج نفسها من ورطة فيتنام. وهكذا وُلِدَت المقاربة الأميركية المعاصرة لأمن منطقة الخليج العربي، تلك المقاربة التي تقوم على توازن القوى بين القوتين الإقليميتين المسيطرتين، إيران والعراق. ومنذ ذلك الحين لم يكن يجري التفكير بسياسة أميركية تجاه واحدة من هاتين

الدولتين دون تقويم للسياسة تجاه الأخرى. ففي العقد الذي تلا، ساعدت الولايات المتحدة في بناء القوات الإيرانية، وزوّدتها بالأسلحة الحديثة، خاصة بعد الأرباح المالية التي جنتها إيران من ارتفاع أسعار النفط في أواسط سبعينيات القرن العشرين. وقد اقتضت هذه الاستراتيجية شيئاً من الوجود العسكري الأميركي أبعد من مدى القوات البحرية الأميركية.

غير أنّ هذه الصورة تغيّرت بصورة دراماتيكية في العام 1979 حين أطاحت ثورة شعبية يقودها رجال الدين بالنظام الإيراني الذي تدعمه أميركا، فعلى حين غرّة غدت القوّتان الإقليميتان، إيران والعراق، غير ودودتين كلتيهما تجاه أميركا، بل إنّ تلك التي كانت الولايات المتحدة قد ساعدت على تمكينها وتعزيز قوتها كانت الألدّ من بين الاثنتين. فالغضب الشعبي حيال دعم أميركا للشاه الظالم طيلة عقود ثلاثة جعل إيران بلداً معادياً لأميركا أشدّ العداء. وقد جرى التعبير عن هذا العداء بأخذ رهائن من الأميركيين، ما أدّى إلى أزمة أثارت صدمة لدى الجمهور الأميركي لعامٍ ونيِّف و أدّت إلى هزيمة الرئيس الأميركي جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية لعام 1980.

وفي هذا الوقت بالذات، راح العراق يُبْرِز مشاعر عداء متزايدة تجاه أميركا، خاصةً حين توسّطت الولايات المتحدة صلحاً منفرداً بين مصر وإسرائيل في العام 1979 رفضته معظم الدول العربية. فالعراق كان على رأس ما دُعي بجبهة الرفض

التي أبت أن تقبل باتفاقيات كامب ديفيد، تلك الاتفاقيات التي شعر معظم القادة العرب بأنها أتت على حساب مصالحهم. كما شهدت تلك الفترة ذاتها تنافس إيران والعراق على نصرة القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من أنّ إيران دولة مسلمة شيعية غير عربية، إلاّ أنّ زعيمها الروحي، آية الله روح الله الخميني، كان يُعلي من شأن القدس وأهميتها الروحية، وكان من أوائل القرارات التي اتّخذها إغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران وفتح واحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما الغزو السوفييتي لأفغانستان في العام 1979 بغية إنقاذ الحكومة الشيوعية المحاصرة في كابول فقد جعل الأمور تبدو أشدّ خطورة وتهديداً بالنسبة للمصالح الأميركية. فقد أنعش هذا الغزو مخاوف الولايات المتحدة التي تعود إلى بداية الحرب الباردة حيال تطلّع الاتحاد السوفييتي إلى موطئ قدم في الخليج. وقد دفعت هذه التهديدات المحسوسة إدارة كارتر إلى إعلان منطقة الخليج منطقة "ذات أهمية حيوية" بالنسبة للولايات المتحدة في محاولة لإجهاض أيّة مخططات سوفيتية ترمي إلى استغلال البيئة الاستراتيجية المتغيّرة.

غالباً ما يعمد كثير من المحلّلين الأميركيين إلى وضع الدول العربية والإسلامية في سلّة واحدة. ويفترضون أنّ باعث هذه الدول تجاه أميركا هو القضية الواحدة الأهمّ التي تدفع سياساتها الخارجية. غير أنّ الأحداث التي تكشّفت بعد عام 1979 مباشرةً

كانت تَـذْكِرَةً بـأنَّ إيـران والعـراق يكرهـان أحـدهما الآخـر ويخشيان أحدهما الآخر بما يتعدّى غضبهما حيال أميركا. فقد قادت إيران حكومة من رجال الدين المسلمين الشيعة الذين طالما عارضوا الحكومة البعثية العلمانية في العراق. كما كان تعامل الحكومة العراقية مع الأكثرية الشيعية المهمّشة، التي ترتبط بإيران بروابط دينية وثقافية، عاملاً آخر من عوامل الخلاف والنزاع.

وبعد أشهر من التوتّر بسبب شطّ العرب، ذلك الممرّ المائي الذي يفصل البلدين، واتّهام بغداد الحكومة الثورية الإيرانية بمحاولة بذر الشقاق داخل العراق، شنّت حكومة صدام حسين حرباً على جارتها. ودامت تلك الحرب ثمان سنوات وكلّفت كلا البلدين خسائر فادحة في الأرواح والأموال. غير أنّ واشنطن لم تنظر إلى هذه الحرب على أنّها تنطوي على أيّ تهديد خاص. فقد تمثّلت وجهة نظر الولايات المتحدة طوال تلك الفترة بأنّ هاتين الدولتين المناوئتين تقوّضان قدرات إحداهما الأخرى على تهديد المصالح الأميركية. وهكذا كان للسياسة الأميركية اثنان من الأهداف الرئيسة: أولهما، ألاّ تمتد هذه الحرب إلى أجزاء أخرى من الخليج، خاصة العربية السعودية والكويت وسواها من دول الخليج الأصغر، على نحوٍ يمكن أن يقطع إمداد النفط. وثانيهما، ألاّ ترى الولايات المتحدة منتصراً حقيقياً في هذه الحرب خشية أن تبرز قوة مسيطرة يكون على الولايات المتحدة أن تتنازع

معها. والأهمّ من ذلك كلّه، أنّ الولايات المتحدة لم تكن تريد أن ترى انتصاراً إيرانياً، سواء لأنها كانت تخشى الحكومة الثورية الإسلامية في إيران أكثر بقليل مما كانت تخشى صدام حسين أم بسبب أصدقائها العرب في الخليج، ومن بينهم العربية السعودية، الذين كانوا يدعمون العراق.

وحين بدا أن كعب العراق قد علا في تلك الحرب، بدأت إدارة ريغان، على الرغم من معارضتها العلنية الشديدة لإيران، بمفاوضات لتزويد إيران بالأسلحة مقابل تعاونها في إطلاق رهائن أميركيين في لبنان. والحال، أنّ نقل الأسلحة إلى إيران قد بدأ في العام 1985 بصواريخ أميركية مضادة للدروع، سُلّمت لها عبر إسرائيل. غير أنّ المسؤولين الأميركيين راحوا بعد ذلك يشعرون بالقلق حيال تغيّر وجهة الحرب، خاصة في العام 1986، حين بدا أنّ الإيرانيين قد تجاوزوا خسائرهم السابقة وحققوا تفوّقاً قاد بعض المحللين لأن يستنتجوا أنّ الوقت يمرّ لمصلحة إيران. وحين احتلّت القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو العراقية، قرب الكويت، في العام 1986، خشي المحللون الأميركيون من إمكانية اتّساع رقعة الحرب مما يؤثّر على الكويت ونقل النفط. وفي العام 1987، أشارت الولايات المتحدة إلى التزامها ضمان تدفّق النفط برفعها الأعلام الأميركية على السفن الكويتية وتوفير الحماية لها بواسطة البحرية الأميركية، وكان ذلك رسالة قوية مفادها أنّ أيّ هجوم على هذه السفن هو هجوم على أميركا. وعلاوة على ذلك،

فقد بدأت الولايات المتحدة بمدّ يد العون إلى العراق عسكرياً، كلّ ذلك باسم الحفاظ على توازن القوى في الخليج. وهكذا انتهت الحرب في العام 1988 بشيء من التفوّق العراقي، وإن كان لا يرقى إلى مصاف الانتصار العسكري الكبير. فمن المؤكّد أنّ الحرب قد انتهت حين قبلت إيران خطط الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، على الرغم من أنّها كانت قد اتّخذت موقفاً ألاّ تفعل ذلك قط ما دامت الحكومة البعثية باقية في بغداد، هكذا كان القرار صعباً على خميني إيران، عدوّ صدام حسين اللدود، الذي شبّه قبول وقف إطلاق النار بينما صدّام لا يزال في السلطة "بتجرّع كأس من السمّ". لكنّ القرار الإيراني اتُّخِذ لأنّ العراق كانت له اليد العليا عسكرياً في العام 1988، ولم يكن ثمّة أمل كبير في أن تعكس إيران وجهة الحرب مرّة أخرى.

وكانت الحرب، في الوقت ذاته، قد أنهكت العراق. غير أنّ مظاهر النصر العسكري والتحسينات في قدرات العراق الصاروخية مكّنت صدام حسين وحكومته، على الرغم من غياب أيّ كسب في الأرض، من استغلال انتهاء الحرب كما لو كان نصراً عسكرياً وسياسياً كبيراً.

عواقب حرب الخليج في العام 1991

في الأشهر بين نهاية الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت في آب 1990، كانت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تتجه نحو نهايتها، وكان الخوف من التهديد السوفيتي في الخليج قد اختفى.

ولقد غيّر غزو العراق للكويت نظرةَ الولايات المتحدة الاستراتيجية تغييراً كليّاً. فعلى الرغم من تركيز البلاغة الأميركية السابقة على قواعد العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فإنّ الخوف الأساسي كان زوال توازن القوى في الخليج. فإذا ما سُمِح للعراق أن ينجو باحتلاله للكويت، فسوف يضاعف قدراته النفطية بين ليلة وضحاها ويغدو القوة الأهمّ في الشرق الأوسط، بعد إسرائيل. وحتى لو لم يستخدم العراق تلك القدرة لغزو العربية السعودية أو دول الخليج الأصغر، ويسيطر بذلك على المنطقة، فإنه سيكون في الموقع الذي يتيح له أن يهدّدها ويملي عليها سياساتها. ولعلّ التفكير بأنّ العراق - الذي تتعارض سياسته الخارجية بوجه عام مع السياسة الخارجية الأميركية خاصة فيما يتعلّق بقضية إسرائيل - سوف يصبح تلك القوة المهمّة هو الدافع الرئيس وراء ردّة الفعل الأميركية. وكانت الحجّة الأميركية الأساسية للإبقاء على سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية الصارمة ضد العراق بعد الحرب أنّ العراق إذا ما أُتيح له

أن يتصرّف بمزيد من الدخل، فسوف يستخدمه في تخطّي العقوبات العسكرية وبناء قواه.

أدّت حرب الخليج في العام 1991 إلى تطورات جديدة ومهمّة: وجود عدد كبير من القوات الأميركية في المنطقة وإقامة قواعد عسكرية جديدة في عدد من الدول العربية، بما فيها الكويت والبحرين والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. لكن الولايات المتحدة واصلت رؤيتها إلى إيران والعراق من منظور توازن القوى بين البلدين. فهزيمة العراق في العام 1991، واضمحلال قوته، وفرض عقوبات صارمة راحت تتآكل قدراته طوال تسعينيات القرن العشرين، كلّ ذلك زاد الاهتمام بإيران والقلق حيالها. فالسياسة الخارجية الأميركية خلال عدد من العقود الماضية لم تنظر إلى أحد هذين البلدين قطّ إلاّ بالعلاقة مع البلد الآخر. فكلّ سياسةٍ عراقية جديدة تقتضي بالضرورة تغييراً في السياسة تجاه إيران. ولقد تمثّل هدف السياسة الأميركية الاستراتيجي بعد العام 1991 بالحفاظ على وحدة وسلامة أرض العراق لئلاّ يزداد ضعفاً بالنسبة إلى إيران وإيجاد سُبُلٍ في الوقت ذاته للحدّ من قوّة إيران أثناء ضعف العراق. وقد عُرِفَ هذا المنطق باسم "الاحتواء المزدوج"، تلك السياسة التي اتّبعتها إدارة كلينتون. أمّا حجة هذه السياسة فتقوم على أنَّ إيران والعراق ليسا بالدولتين الصديقتين كلتيهما، وبما أنَّ العراق لا بدّ أن يبقى خاضعاً لعقوبات قاسية، فإنَّ من الواجب احتواء القوة الإيرانية أيضاً.

وهكذا، أعلنت الولايات المتحدة عن تدابير تحظّر على الشركات الأميركية التعامل مع إيران وبذلت كل ما في وسعها لإقناع حلفائها الأوروبيين بفعل الشيء ذاته. وكانت سياسة الرئيس جورج دبليو بوش التي أدرجت إيران (ومعها العراق وكوريا الشمالية) في "محور الشرّ"، على الرغم من تعاون طهران مع الولايات المتحدة في الطور الأول من الحرب على الإرهاب، ثمرة حتمية للتفكير بحرب على العراق. فالولايات المتحدة لديها مرارتها مع إيران، غير أنَّ ما من عامل جديد يسوّغ التشدّد المفاجئ في السياسة حيالها سوى النظرة الجديدة التي طورتها الإدارة تجاه الخليج. فلقد طرح التخطيط للحرب مع العراق مخاوف من تزايد القوة الإيرانية قياساً بالدول العربية الخليجية الصغيرة، التي ترغب الولايات المتحدة في أن تدعم سياستها تجاه العراق. ولأن عاقبة الحرب على المدى القصير قد تمثّلت بالحدّ من قوة العراق العسكرية، فقد طرح ذلك خشية الأميركيين من أن تفيد إيران استراتيجياً من هذا الضعف العراقي.

والحال، أنَّ حجم التهديد الذي طرحه كلٌّ من إيران والعراق سوف يبقى مسألة فيها خلاف. فهل يطرح هذان البلدان تهديداً مباشراً للولايات المتحدة من ذلك النوع الذي يصعب احتواؤه؟ أم أنَّ قلق الولايات المتحدة الأكبر هو على أصدقائها في المنطقة، خاصةً إسرائيل؟ فالحجّة الأساسية التي طرحتها إدارة بوش في تحديدها "محور الشرّ" تقوم على فكرةٍ مفادها أنَّ خطر دولٍ مثل إيران

والعراق ناجم من سعيهما إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل وإمكانية إمداد الإرهابيين بهذه الأسلحة، الأمر الذي يهدّد أميركا وأصدقاءها. وقد افترضت هذه الحجّة أنَّ الرَّدع الذي فعل فعله ضد اتحاد الجمهوريات السوفيتية الستالينية والصين الماوية، لن يفعل فعله ضد هذه الدول؛ وأنَّ أنظمتها تكره أميركا تلك الكراهية التي تتجاوز رغبتها في البقاء؛ وأنها مرتبطة بالإرهابيين الذين هاجموا الولايات المتحدة. غير أنّه كان من الصعب كثيراً تأكيد هذا الأمر الأخير، خاصةً أنّه لم يكن بين الإرهابيين الذين تورطوا في هجمات 9/11 أيّ إيراني أو عراقي وأنَّ القاعدة ونصراءها نظام طالبان، ليسوا أصدقاء لأيّ من هاتين الدولتين. ويبقى من الأَوْجَه أن نعتبر أنَّ هاتين الدولتين تمثّلان تهديداً لإسرائيل.

ومن العسير أن نتصوّر ظروفاً يمكن فيها للأميركيين ألاّ ينظروا إلى حكومة صدام حسين في العراق والحكومة الإسلامية في إيران على أنهما ليستا عدوانيتين، خاصةً بعد إعلان الرئيس بوش أنهما جزء من "محور الشرّ"، الذي غدا سمة أساسية في الحرب على الإرهاب، وأدخل ما يُدعى بسياسة "الحرب الاستباقية". ومثل هذه النظرة هي التي رجّحت مواصلة الولايات المتحدة منعها هاتين الدولتين من السيطرة على معظم مخزون العالم النفطي المعروف.

عواقب حرب العراق

مهما تكن النتائج قصيرة المدى التي ترتّبت على الحرب في العراق، تبقى الأسئلة بعيدة المدى المرتبطة بهذه الحرب أكبر بكثير: كيف ستحمي الولايات المتحدة مصالحها في المنطقة؟ كيف ستحدّ من فرصة قيام هجمات إرهابية على أرضها؟ كيف ستواصل دعمها لإسرائيل؟ لقد عبّر معظم الذين شاركوا في الجدال الذي دار في الولايات المتحدة عن الرغبة في تغيير النظام العراقي، وربما الإيراني، وفي الضغط على السعوديين لكي يتجهوا صوب الديمقراطية بوصفها سبيلاً للحدّ من المعارضة المسلّحة. بل إنّ بعضهم، مثل السيد وولسي، لم يقتصر في رؤيته إلى الحرب مع العراق على أنها سبيل لإجهاض قدرات ذلك البلد النووية بل تعدّى ذلك إلى رؤيتها كوسيلة ضد العربية السعودية عبر الحدّ من حاجة الولايات المتحدة للتسهيلات العسكرية الأميركية هناك وزيادة الدور الذي يمكن أن يلعبه في سوق النفط عراقٌ صديقٌ للأميركيين.

ولقد أوجزت الفايننشيال تايمز اللندنية النافذة، في عددها الصادر يوم 11 آب 2002، افتراضات هذه المدرسة الفكرية المؤثّرة التي تسعى إلى ترتيب الشرق الأوسط من خلال ممارسة القوة العاتية. فقد لاحظت هذه الصحيفة أنَّ "أصدقاء واشنطن الأوروبيين والعرب" قد ارتابوا في أنَّ حملة إدارة بوش "للإطاحة بصدام حسين هي في حقيقة الأمر جزء من استراتيجيةٍ لإعادة ترتيب الشرق الأوسط على

نحوٍ يخدم المصالح الأميركية وبما يفيد إسرائيل، باستخدام السيطرة على العراق كوسيلةٍ"، وختمتْ بالقول إنَّ "صقور الإدارة لطالما رأوا أنَّ هذا الأمر ينبغي أن يكون هو الاستراتيجية، التي لا يقتصر تحقيقها، في النهاية، على تدبّر أمر التهديد المحتمل الذي تمثّله أسلحة الدمار الشامل لدى السيد صدام حسين. ذلك أنَّ السيطرة على العراق سوف تحدّ من اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي، وتزيد من حصار إيران، وتشكّل ضغطاً هائلاً على سوريا، بل وتهمّش مصر، حليف الولايات المتحدة الآخر".

إنه لمن المشكوك فيه أن يكون صنّاع السياسة في الولايات المتحدة قد توافقوا بالإجماع على أهداف السياسة الأميركية في عراق ما بعد صدّام حسين. غير أنه من الواضح أنَّ النظرة السائدة تمثّلت باستخدام القوة الأميركية الصريحة لتغيير اللوحة الاستراتيجية. وكانت الحجّة أنَّ الولايات المتحدة، بكسبها الحرب مع العراق، سوف تحوّل هذا البلد المهمّ إلى حليف لأميركا، الأمر الذي سيغيّر بصورة آلية حسابات جيران العراق جميعاً. فالعراق بلد غني بإمكانياته وشعبه مجدٌّ ومتعلّم وعلماني. وقد لعب تاريخياً ذلك الدور الأساسي في سياسة المنطقة. وهو يسيطر على ثاني أضخم مخزون نفطي في العالم. كما أنَّ عراقاً صديقاً يحدّ ثلاث دول صديقة أخرى، هي الكويت والأردن وتركيا، سوف يرهب الدولتين المجاورتين الأخريين، سوريا وإيران. أمّا تضافر الإمكانيات النفطية في الكويت والعراق مع

قدرات دول الخليج الأصغر المنتجة للنفط فسوف يشكّل منافساً لقدرات العربية السعودية. وإذا ما أضفنا زيادة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، فسوف تكون لدينا تلك الصورة التي تغري كثيراً من المحللين وصنّاع القرار الأميركيين.

وتبعاً لهذا الخطّ من التفكير، فإنَّ لا ضرورة للقلق بشأن المعارضة الدولية، بما فيها معارضة الشرق الأوسط، لأنَّ هذه السياسة ما إن تُنَفَّذ حتى يعمد الآخرون إلى تبنّيها والتكيف معها بكلّ بساطة. فما من شكّ أنَّ الولايات المتحدة سوف تربح أية مواجهة عسكرية سواء مع العراق أو إيران، أو مع أيّ جَمْعٍ من دول المنطقة. فمعظم الدول، خاصةً الضعيفة منها، لا تريد أن تقف في الصفّ المقابل للرابح. ولذلك كان الافتراض أنَّ كثيراً من الدول المعارضة لمثل هذا السيناريو سوف تكتفي بالقفز إلى عربة الرابح، وعربة أولئك الذين لن يعانوا من العواقب الوخيمة.

وبغية إضافة المزيد من الإغراء إلى هذه الرؤية، أشار كثير من المدافعين عنها إلى أنَّ مثل هذا السيناريو لن يقلّل وحسب من تهديد أسلحة الدمار الشامل بل سيساعد أيضاً على نقل المنطقة من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية. فأميركا ستكون قادرةً على ضمان انبثاق عراق ديمقراطي وزيادة قدرته إزاء دول مثل مصر والعربية السعودية، مما يضطر هذه الأخيرة إلى التغيير الداخلي، سواء من خلال رؤية شعوبها إلى نجاح الديمقراطية في العراق أم من

خلال المزيد من القدرة التي ستحوزها الولايات المتحدة في الضغط على هذه الحكومات. ومثل هذا التغيير لا بدّ أن يفضي إلى شرق أوسط أكثر استقراراً وإلى الحدّ من الإرهاب، إذْ إنَّ الافتراض المسيطر هو قمع الإرهاب المتنامي.

ضروب القلق بشأن عواقب الحرب

لم يكن ثمّة شكّ في أنَّ استخدام قوة الولايات المتحدة العاتية في الشرق الأوسط يمكن أن يغيّر توضّعات القوة في المنطقة وحسابات كلّ دولة فيها. ولم يكن ثمّة شكّ أيضاً في أنَّ الولايات المتحدة إذا ما شاءت استخدام ما يكفي من مواردها بهدف تغيير الحكومة في العراق، وحتى في إيران، فسوف تنجح. غير أنَّ ضروباً من القلق برزت قبل الحرب بشأن كلفة مثل هذه المهمات وحجم التحالف الذي يمكن للولايات المتحدة أن تقيمه. فكثير من الدول، ومن بينها تلك التي تعارض مثل هذا السيناريو وتخشاه، يمكن أن توطّن نفسها عليه إنْ لم يكن لديها خيار آخر. كما تبقى القوةُ أساسيةً في تصريف السياسة الدولية وتعديل أولويات الدول. لكنَّ القضية التي لا يمكن للقوة أن تحلّها هي العواقب النهائية التي يمكن أن تترتّب على استخدام هذه القوة، وتأثيرها بعيد المدى على حسابات الفاعلين المحليين والعالميين. فالولايات المتحدة لديها القدرة على إعادة توزيع ورق اللعب في الشرق الأوسط لكنها لا تستطيع أن تحدّد كيف ستأتي الأوراق.

أمّا الرأي الذي مفاده أنّ استخدام القوة العسكرية والسياسية سوف ينقل المنطقة من نزعة التسلّط إلى الديمقراطية فهو رأي يعاكس منطق الواقعية السياسية سواء بالنسبة لأميركا أم بالنسبة للفاعلين في المنطقة، بل إنه يعاكس الأدلة التاريخية ذاتها. وإذا ما كان الهدف الأساسي متمثلاً في قيام عراق مستقر صديق لأميركا وحماية أرواح الأميركيين المقيمين في المنطقة، فهذه لوحدها ليست بالمهمة البسيطة، نظراً للانقسامات داخل العراق وتأثير بعض جيرانه، مثل إيران وتركيا وسوريا، ومصلحتهم. فبعد عقدين كاملين من الحرب والعقوبات الاقتصادية، بات العراق بلداً منهكاً ويحتاج قدراً كبيراً من إعادة البناء قبل أن يمكن للولايات المتحدة أن تجني ثمار طاقاته. ومثل هذه المهمّة، إلى جانب الأولوية الأميركية الأساسية المتمثّلة في الحيلولة دون وقوع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، لا بدّ أن تَرْجَح على أية مهمة أخرى، بما في ذلك قضية الديمقراطية. فهل يمكن أن نسمح للأكثرية الشيعية التي اضطُهِدَت طويلاً في العراق، والتي تربطها روابط دينية قوية بالأكثرية الشيعية في إيران، أن تمارس قوتها الديمقراطية إذا ما تبيّن أنّها ستكون متعاطفة مع إيران؟ وفي محاولتنا الحصول على دعم الملكية الأردنية بقرب العراق، ألاَ ينبغي أن ننظر في اتجاه آخر إذا ما كان السبيل الوحيد المتاح أمام الملك لكي يقدّم دعمه لأميركا هو قمع شعبه، الذي يعارض الحرب والوجود الأميركي أشدّ المعارضة؟

لننظر إلى علاقتنا مؤخراً مع الباكستان، التي احتجنا دعمها أشدّ الاحتياج في الحرب على القاعدة ونظام طالبان. فالحاجة إلى مثل هذا الدعم فاقت كلّ رغبة لدى الولايات في إجراء تغيير ديمقراطي مهمّ في الباكستان. وتشير التجربة التاريخية إلى أنّ حسابات الواقعية السياسية تطرح مخاوف من أن تفضي عملية التحول الديمقراطي إلى ظهور حكومات راديكالية معادية لأميركا في المنطقة. فمثل هذه الحسابات كانت، على الأقلّ، قد مالت بنا إلى إغفال السياسة المحلية لمصلحة إقامة تحالفات جوهرية. ومع أنّ الولايات المتحدة قد ترغب في رؤية تغيير ديمقراطي في العربية السعودية، فهل تقبل بحكومة إسلامية راديكالية يمكن أن تستخدم القدرات النفطية ومنبر مكّة، حيث يجتمع ملايين الحجّاج المسلمين في كلّ عام، في حشد بقية المسلمين وراء قضيتها؟ خاصةً أنّ ما من شيء يشير إلى أنّ هذا النموذج التاريخي لن يكون النموذج الذي يقوم في المستقبل بصرف النظر عمّا يحدث في عراق ما بعد الحرب.

إنّ التصوّر العام عن الولايات المتحدة في كثير من العالم العربي والإسلامي هو تصوّرها كإمبريالية أميركية. وحضور القوة العسكرية الأميركية المتزايد والظاهر في مناطق العرب والمسلمين الغنية بالنفط لا بدّ أن يعزّز الاستياء العام من السياسة الخارجية الأميركية. أمّا الحكومات فلديها خياران: إما أن تتلافى حنق أميركا بقمع شعوبها أو أن تتلافى حنق شعوبها بإزعاج أميركا.

ومن غير المحتمل أن يكون لأيّ من هذين الخيارين تلك النهاية السعيدة سواء بالنسبة لسياسات المنطقة أم بالنسبة للغايات الأميركية. أمّا في تلك البلدان الواقعة في المنتصف، غير قادرة على حسم خياراتها، فسوف يكون عدم الاستقرار الناتج أرضية خصبة للإرهابيين. كما أنّ الإذلال النفسي المخيّم بين أفراد الجيل الجديد من الشباب العرب والمسلمين، والمرتبط بأميركا، يمكن أن يكون على المدى البعيد أشدّ العواقب الباعثة على القلق.

وعلاوة على قضايا القمع، والرأي العام، والاستياء من أميركا بين الجيل الجديد من العرب والمسلمين، فسوف يكون هنالك أيضاً ضَرْبٌ من انعدام اليقين حيال القدرة على جلب الاستقرار للعراق والبلدان المحيطة به. فلا شكّ أنّ العراقيين قد عانوا معاناة رهيبة من حكم صدام حسين، ولعلّ معظمهم كان يتطلّع إلى اليوم الذي يتخلّص فيه من نظامه. ولكن ما إن انجلى غبار الحرب، حتى عمل واقع الانقسامات الداخلية والمصالح الخارجية على تعقيد مهمة أميركا ذلك التعقيد الشديد. وعلى الأقل، فإنّ هنالك حاجة إلى استخدام موارد اقتصادية وعسكرية ضخمة على سبيل الدعم ولفترةٍ مديدة بغية ضمان النجاح.

وعلى الرغم من المخاطر الواضحة والعواقب الوخيمة المحتملة، فإنّ الحجج وراء استخدام القوة العاتية لإعادة ترتيب السياسات في المنطقة كانت من الكثرة بحيث تصعب مقاومتها. ومن الصعب على الدوام تقديم وجهة نظر بديلة لا تقوم إلا على

الخوف من العواقب، ذلك أنّ هذه الأخيرة قابلة للجدال على الدوام. وأولئك الذين دافعوا عن استخدام القوة العاتية كان لديهم الكثير مما يؤيّدهم: فما وعدوا به وجد أصداءً طيبة لدى كثير من الأميركيين، كما أنّ قدرتنا على الانتصار في الطور العسكري كانت مضمونة. وبالنسبة لهؤلاء، فإنّ القول "إننا نستطيع، ولذلك فإنّ علينا أن نفعل" كان حجّة كافية.

ولما كانت عواقب الغزو تلك العواقب الوخيمة، كاحتمال أن يستخدم العراق أسلحة الدمار الشامل، فقد كان من السهل الإيحاء بأنّ العراقيين يستحقون أنّ يُبَادَروا بالهجوم قبل أن يحصلوا على مزيد من الأسلحة الفتّاكة. أمّا إذا تبيّن أنّ العراق ضعيف كما توقّع كثير من المحلّلين (وكما أثبتت الحرب بالفعل)، فإنّ ذلك الضعف سوف يدحض حجج أولئك الذين حذّروا من صعوبة الإطاحة بحكومته الحالية. وفي كلتا الحالتين، فقد بدت أوراق اللعب مرتّبةً في صالح أولئك الذين أيّدوا استخدام القوة العاتية ضد العراق.

أما بالنسبة للعواقب بعيدة المدى، فإنّ قلّةً من الأميركيين هي التي ستتذكّر في المستقبل أين كانت بداية ذلك كلّه. وإذا ما كانت العواقب شديدة الإيلام، فإنّ الألم يمكن أن يحول بيننا وبين الإقرار بأية مسؤولية مهما تكن جزئية لئلا يبدو مثل هذا الإقرار كتبرير للأفعال الشنيعة التي ولّدت مثل هذا الألم. كان هذا هو أمل المناصرين للحرب على الأقل.

غير أنّه كان من انعدام المسؤولية بمكان أن نتجاهل عواقب أفعالنا، سواء على المدى القريب أم على المدى البعيد، فإذا ما جاءت النتيجة على غير ما نرغب فيه زعمنا أنّ لا علاقة لنا بالعواقب. فعلى المقاربة التي تركّز على القوة وحدها أن تدرك أيضاً، وبالتحديد، أين يقع القدر الأكبر من المسؤولية. ذلك أنّ القوة تشتمل على تأثيرٍ ونفوذٍ جوهريين لكنها تشتمل أيضاً على قدر كبير من المسؤولية. فلا شكّ أننا ساعدنا على صياغة النظام السياسي الحالي في الشرق الأوسط. كما أننا نمتلك القدرة على إعادة ترتيب السياسات في المنطقة، وعلى تجاهل رغبات شعوبها، وإجبار الآخرين على التكيّف مع الوقائع الجديدة التي نخلقها، لكن هذه القدرة تتطلّب أن نكون قادرين على محاسبة قادتنا، حتى حين يكون هنالك قَدْر كبير من الألم. فعلينا، قبل كلّ شيء أن نفكّر في مفاعيل سياساتنا و آثارها.

لم يكن لمقدّرات العراق قطّ أن تضاهي القدرة الأميركية، على الرغم من وجود ضروب جدّية ومشروعة من القلق قبل الحرب. ولو كان النظام العراقي يمتلك أسلحة الدمار الشامل الخطيرة، كما حاججت حكومة الولايات المتحدة، لكان من المحتمل أن يستخدمها عند وشوك الإطاحة به. ومثل هذه الأسلحة كانت كفيلة بأن تزيد كثيراً من عدد الإصابات في صفوف الأميركيين وحلفائهم. وفي الحرب، ثمّة مفاجآت على الدوام. فقد أحرق العراق حقول النفط الكويتية أثناء انسحابه

في العام 1991. وكان من الممكن أن تكون لديه خطة مرسومة لإحراق حقوله النفطية وجعلها غير قابلة للاستخدام، بحيث يحول بين الولايات المتحدة وتحقيق مكاسب استراتيجية. ومن حسن الحظّ أنَّ العراق لم تكن لديه، كما بدا، أيّة أسلحة للدمار الشامل قابلة للاستخدام، وأنَّ الأذية التي ألحقت بحقول النفط كانت طفيفة، لكنَّ المخاطر كانت شديدة إذا ما صدّق المرء تقديرات الحكومة.

أمّا فيما يتعلّق بما بعد الحرب، وعلى الرغم من أنَّ معظم العراقيين ربما كانوا سعداء لخلاصهم من نظامهم القمعي ورحبّوا بالتغيير، إلا أنَّ كثيراً منهم لم يكونوا كذلك. بل إنَّ كراهية النظام العراقي لم تُتَرْجم بأي معنى من المعاني إلى حبّ الولايات المتحدة أو سياساتها، وما كان ينبغي كذلك أن نستخفّ بتحدّي الحفاظ على عراق موَّحد، ومستقر، وصديق. وهل من الحكمة أن نتجاهل واقعة أنَّ أفعالنا تعزّز العداء، والغضب، والإحساس بالإذلال العميق لدى جيل جديد من العرب والمسلمين؟ هل كان في مصلحتنا أن نظهر كإمبريالي جديد في منطقةٍ تحدَّد تاريخها المعاصر بكراهية الإمبريالية؟

العربية السعودية والحاجة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي

من المفيد أن نتناول تبدّل النظرة الأميركية إلى العربية السعودية بالارتباط مع القضية المباشرة للسياسة الخارجية الأميركية: الحرب على الإرهاب. فَقَدْرٌ كبير من إحباط المسؤولين تجاه العربية السعودية منذ هجمات 9/11 كان متوقّعاً على أساس اثنين من المعطيات: أولهما، أنَّ السعوديين ساعدوا على خلق القاعدة بتشجيعهم البلاغة المعادية لأميركا في المملكة، أو عدم زجرهم إيّاها على الأقل؛ وثانيهما، أنَّ النظام الملكي السعودي المغلق، الذي لا يسمح إلاّ بأدنى حدود المعارضة السياسية الشرعية ويمنح الجماعات الأصولية المسلمة سلطة ثقافية مُعْتَبَرة، إنما يزيد من راديكالية جماعات المعارضة كما يزيد من فرصة الإرهاب. أمّا دعم الولايات المتحدة للعائلة المالكة فقد نُظِرَ إليه على أنّه السبب الأساسي لاستهداف هذه الجماعات أميركا.

غير أنّه على الرغم من مساعدة السعوديين في خلق القاعدة من غير قصد، مما يوجب تناول الأسباب الداخلية لصعود هذه المنظمة، يبقى علينا أن نضع هذه الظاهرة في نصابها أو منظورها الصحيح. فالقاعدة لا تمثّل تهديداً للولايات المتحدة وحدها بل للحكومة السعودية أيضاً، ذلك أنّها تهدف إلى الإطاحة بالنظام السعودي بقدر ما تهدف به إلى إيذاء أميركا. وإذا ما كان

للسعوديين دورٌ في خلق هذا الوحش الفرانكشتايني، فإنَّ للولايات المتحدة يدٌ كبيرة في ذلك أيضاً. فواقع الحال أنَّ أميركا لعبت دوراً أكبر من دور العربية السعودية فيما يتعلّق بالأصول السياسية لأسامة بن لادن ومنظمته المرعبة. فالجهود الأميركية التي بُذلت لحشد النشطاء السياسيين المسلمين الأتقياء عبر العالم باسم الجهاد ضد الشيوعيين "الكفرة" في أفغانستان كانت سبباً أساسياً في النجاح الباكر لهذه الجماعات التي ساهمت في النهاية بتشكيل القاعدة. أمّا الدور الذي لعبته بلدان مثل العربية السعودية ومصر في المساعدة على تجنيد مثل هؤلاء فكان استجابة لرغبات الولايات المتحدة إلى حدٍّ كبير.

وبصرف النظر عن جذور القاعدة، فإنَّ هنالك حاجة قوية وواضحة لإصلاح ذلك النظام السلطوي في المنطقة الذي يزيد من احتمال المعارضة العنيفة، بما في ذلك الإرهاب. غير أنَّ السجلّ ليس واضحاً بما فيه الكفاية حول هذه النقطة. ففي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، تبدو النتائج مشوشة ومختلطة فيما يتعلّق بمدى زيادة القمع للمعارضة العنيفة أو إنقاصها. فسوريا، التي واجهت جماعات المعارضة الإسلامية بالقوة والبطش في ثمانينات القرن العشرين، يبدو أنّها أفلحت في قمع النزعة القتالية وإخمادها. أمّا في الأردن، فقد عملت الليبرالية السياسية المتواضعة التي سمحت لأحزاب إسلامية بالمساهمة في السياسة على الحدّ من وقوع المعارضة والخروج العنيفين.

ومع ذلك، تبقى الديمقراطية في العربية السعودية وبقية المنطقة أمراً حسناً بحدّ ذاته وتشكّل واحداً على الأقل من العوامل المهمّة في استقرار النظام السياسي في المنطقة: حيث تعزّز هوية الدول على حساب الهوية العربية الجامعة والهوية الإسلامية الجامعة. فحين تكون شرعية الحكومات قائمة على انتخابها من قبل شعوبها، تقلّ حاجتها إلى توسّل قضايا المنطقة في إثبات شرعيتها.

غير أنّه إذا ما كانت الديمقراطية بوصفها نتيجة نهائية أمراً مرغوباً فيه، إلا أنَّ وسائل التوصّل إلى هذه النتيجة هي محلّ جَدَلٍ متواصل بين الخبراء. وتتمثّل واحدة من الخلاصات التي يمكن استمدادها من التجارب التاريخية بأنّه حتى لو كانت الديمقراطية تفضي إلى مزيد من الاستقرار، إلاّ أنَّ مراحل الانتقال إلى الديمقراطية غالباً ما تكون بعيدة عن الاستقرار أشدّ البعد، ولا يمكن التنبؤ بمآلاتها النهائية. والانتقال الجذري والسريع من النظام السلطوي إلى الديمقراطية في أمكنة مثل العربية السعودية ليس بالأمر المرجّح، لكنه إذا ما حصل، فإنَّ عدم الاستقرار الناتج أو الثمار غير المتوقعة، كاحتمال انتخاب نظام إسلامي مقاتل بصورة ديمقراطية، قد تبدو أشدّ تهديداً للمصالح الأميركية من الوضع الراهن.

وتتمثّل المقاربة البنّاءة على هذا الصعيد بالسعي إلى إحداث تغيير متدرّج. ومثل هذا التغيير لا يمكن تحقيقه إلاّ عبر جهد تعاونيّ متبادل المنفعة مع آخرين، بما فيهم الحكومات الراغبة في

المنطقة. فالحكّام في المنطقة، ممّن يبقى نزوعهم إلى الاحتفاظ بالسلطة على حاله دون نقصان، تدفعهم أسباب كثيرة إلى الشعور بالحاجة إلى التغيير، خاصةً في المجال الاقتصادي. أمّا دور الولايات المتحدة فينبغي أن يتمثّل في زيادة حافز هؤلاء الحكّام إلى إحداث مثل هذا التغيير.

ومن المهمّ أن نفهم جذور النزعة السلطوية في المنطقة عموماً ونحن نسعى إلى مساعدة قوى التغيير. فأولاً، لقد بدأ هذا المسار التاريخي بإقامة القوى الاستعمارية أنظمة سلطوية. ومثل هذه المسارات يصعب تغييرها لأن من يمسكون بمقاليد السلطة نادراً ما يرغبون في التخلي عنها. بل إنّ المنطقة غدت، من بعض النواحي المهمّة، رهينة هذا الوضع المؤسف لأنّ الحكّام ينظرون إلى مناصبهم على أنّها حقّ مخوَّل. ولقد تفاقمت المشكلة بضروب انعدام الأمن لدى معظم الحكومات في سنواتها الأولى بينما كانت تخلق هويات جديدة حول دول جديدة في وقتٍ كانت فيه التحديات الصادرة عن حركاتٍ عابرة للأوطان (عروبية جامعة بشكل خاص) تلك التحديات القوية. ومع بناء هذه الحكومات ضروباً من الولاء، صار من الصعب الفصل بين "الدولة" و "الحاكم". أما ثانياً، فقد ساعد النظام الاقتصادي على تعزيز النزعة السلطوية، خاصةً في الخليج. فالثروة النفطية وفّرت لتلك الحكومات عدم الاعتماد على شعوبها في مداخيلها عبر الضرائب، لأنّ معظم الدخل في تلك الدول يأتي من الثروات الوطنية مباشرةً.

وقد استُخْدِم هذا الدخل الكبير في التأثير على الشعب، الذي صار ينتظر من الحكومات أن تدفع لتلبية حاجاته. وهذه هي البنية الاقتصادية التي عملت عملها حين كانت هنالك وفرة نفطية مفرطة، لكنها غدت أقلّ فاعلية في العقد الماضي بسبب التزايد السكّاني السريع وانخفاض دخل الفرد. ولقد خلقت هذه الضغوط للحكومات في المنطقة أسباباً داخلية مهمة للسعي وراء التغيير السياسي بغية توزيع المسؤولية. فإنْ لم تفعل لا بدَّ أن تقلق حيال المعارضة المقاتلة أكثر مما تقلق أميركا.

وعلى الرغم من وجود أسباب تاريخية ومحلية لاستمرار النزعة السلطوية في المنطقة، إلاّ أنّ السياسة الخارجية كانت أيضاً عاملاً مهمّاً في السنوات الأخيرة. ففي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، استخدمت دول مثل مصر الناصرية المواجهة مع إسرائيل كمبرّر للسريّة، وقمع المعارضة، والإخفاقات الاقتصادية. وفي السنوات الأخيرة، عمل الصراع العربي الإسرائيلي ضدّ اللبرلة في بلدان صديقة للولايات المتحدة، مثل العربية السعودية. وقضايا السياسة الخارجية الأساسية، خاصة قضية الصراع العربي الإسرائيلي، تشكّل بالنسبة للشعب السعودي المصدر الأكبر للاستياء من الولايات المتحدة وتُواجِهُ كثيراً من الحكومات في المنطقة بخيارات قاسية بين إرضاء أميركا أو إرضاء شعوبها. وغالباً ما كان إرضاء الطرفين بعيداً عن الاكتمال، إنّما مع إرضاء الشعوب أقلّ من إرضاء أميركا. لنأخذ، مثلاً، ردّة فعل

الشعب العربي على السياسة الخارجية الأميركية خلال فترة العنف الفلسطيني الإسرائيلي الشديد في ربيع العام 2002. فقد عملت ردّة فعل الشعب العربي، الذي تصوّر حكوماته إمّا عاجزة أو متواطئة مع الولايات المتحدة، على دفع الحكومات إلى استخدام وسائل قمعية شديدة درءاً للتهديدات الداخلية الخطيرة. وكما في الماضي، فقد أفلحت الحكومات، إنّما مقابل قمعٍ إضافي على المدى القصير وقمع دائم على المدى البعيد. بل إنّ تشكيل بيروقراطيات أمن الدولة الفاعلة والضخمة يغدو بحدّ ذاته عاملاً في النظام السياسي الداخلي يعيق التغيير. وحين ينظر المرء في تكرّر مثل هذه الحوادث، يمكن أن يدرك إلى أيّ مدى كانت قضايا السياسة الخارجية، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، عاملاً مهمّاً في إدامة القمع.

وفي النهاية، فإنَّ الهدف الرامي إلى تحقيق مزيد من الديمقراطية في المنطقة هو هدف معقّد ويمثّل تحدّياً. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دوراً في مسيرة الإصلاح السياسي في المنطقة، إلا أنّه ما من قوة يمكنها أن تحقّق ذلك لوحدها. فالحكومات في المنطقة لن يسعدها أن تتبنى خططاً تقوّض سلطتها. وما تخلقه الاستراتيجية المنطوية على تهديد ومواجهة هو ذلك الخطر المزدوج المتمثّل في استبعاد مزيدٍ من دول المنطقة أو نزع استقرارها. وهما نتيجتان لا تساعد أيّ منهما في الحرب على الإرهاب: فالدول المُسْتَبعَدة من غير المحتمل أن تبدي

ذلك التعاون الذي تحتاجه الولايات المتحدة لمقارعة الإرهاب، والدول غير المستقرة قد تشكّل أرضية خصبة للإرهابيين.

وتتمثّل المقاربة الواعدةُ الراميةُ إلى إحداثِ إصلاحٍ سياسي تدريجي، عبر عمليةٍ لا تنطوي على زيادة كبيرة في عدم الاستقرار، بالانطلاق من التركيز على النظامين الاقتصادي والتعليمي. فجميع الدول في المنطقة، بما فيها الغنية بالنفط، تواجه تحديات اقتصادية خطيرة تسهم في زيادة التهديد السياسي الذي تتعرّض له هذه الدول. وهي تحتاج إلى لَبْرَلَةِ اقتصاداتها المركزية، وإلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وخلق بيئة ملائمة للتجارة الدولية. ويمكن للولايات المتحدة أن تساعد في هذه المجالات، غير أنّ لدى الحكومات أيضاً ما يدفعها إلى السعي وراء هذه الأهداف، كالأمل في تحسين اقتصاداتها المضطربة. ولسوف تزداد الحاجة الداخلية إلى الإصلاح السياسي مع تقدّم الإصلاح الاقتصادي، كما يمكن للولايات المتحدة أن تواصل مساعدتها تلك الأصوات الإصلاحية في المنطقة.

و لا تزال لدول مجلس التعاون الخليجي ـ العربية السعودية، والكويت، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعُمان ـ مصالحها في الإبقاء على علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، خاصةً من حيث الدعم العسكري الأميركي. وهذه المصالح توفّر للولايات المتحدة رافعةً مهمّة، إنّما إلى حدّ معين وحسب لأنّ دول مجلس التعاون الخليجي تعلم أنّ استراتيجية الولايات المتحدة

مكرّسة لخدمة المصالح الأميركية في المقام الأول، والنتيجة هي تلك الدوافع الواضحة المتبادلة التي تدفع باتجاه التعاون والتنسيق. فحين تكون التهديدات واضحةً، كما كان عليه الحال في الغزو العراقي للكويت في العام 1990، سوف تصطف العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي وراء الولايات المتحدة من غير شكّ دفاعاً عن حقول النفط. بل إنّ لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة الكويت، مصلحة بوجود الولايات المتحدة في المنطقة حتى بغياب التهديد الوشيك. والقوات الأميركية منتشرة في أرجاء كثيرة من الخليج، من التجهيزات في قطر إلى القوات والتجهيزات في الكويت إلى التسهيلات البحرية في البحرين. كما أنّ لدى العربية السعودية، التي تستضيف قوات أميركية، ما يدفعها إلى الحفاظ على الوجود الأميركي في المنطقة لأنها لا تقوى وحدها على مواجهة إيران أو العراق، على الرغم من أنها تسعى إلى خفض تعداد وقوام القوات الأميركية على أراضيها خشية ردود الفعل الشعبية.

ومن المعروف تاريخياً، أنّ لدى شعب شبه الجزيرة العربية تلك النزعة القوية إلى الاستقلال، التي لا تقتصر على علاقته بالغرب. ففي القرن التاسع عشر، تحدّوا الحكّام العثمانيين، الذين كانوا يسيطرون على قَدْرٍ كبير من الشرق الأوسط باسم إمبراطورية إسلامية يهيمن فيها الترك العثمانيون. وفي أوائل القرن العشرين، تعاونوا مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى سعياً وراء الاستقلال

عن العثمانيين. وفي العام 1990، انضمّوا إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة خشية أن يكون لصدام حسين تلك السيطرة عليهم. وهكذا كان سعيهم إلى الاستقلال ذلك السعي المستقلّ عمّا إذا كانت القوى التي يخشونها أو التي يتحالفون معها مسلمة أو عربية أو غربية.

إنّ الصراع العربي الإسرائيلي هو الأساس الذي يقوم عليه قدر كبير من الاستياء من الولايات المتحدة، فهذا الصراع هو ما كدّر العلاقات الأميركية السعودية على نحوٍ واضح منذ انهيار مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية. وكما أشارت استطلاعات الرأي التي جرت مؤخّراً، فإنّ معظم السعوديين، شأن غيرهم من العرب، حانقون على أميركا بسبب سياساتها، وليس قيمها، ويعتبرون القضية الفلسطينية قضية الخلاف الأساسية.

لقد اكتشف السعوديون، في الأشهر التي تلت 11 أيلول، أنّ التصوّر الشعبي عن عدم شرعية الوجود الأميركي على أرضهم يشكّل تهديداً لهم ولذلك الوجود. كما تكتشف الولايات المتحدة أيضاً عمق الاستياء العام في المنطقة. وهذه مشكلة سوف تحتّم التنسيق والتعاون المتبادل. فحاجة السعوديين إلى الدعم الأميركي سوف تتواصل، كما أنّ الولايات المتحدة ستظلّ تكسب من التعاون مع السعودية أكثر بكثير مما تكسبه من المواجهة معها.